وبسبب رأي اي مبايعة اهل الحل والعقد له وهم من اجتمع فيهم ثلاثة امور العلم بشروط الامامة والعدالة وكمال الرأي قال الخطاب وبيعتهم بالحضور واما شرة بصفقة اليد ت واشهاد الغايب منهم ويكفي العامي اعتقاد انه تحت امره ، دخل صح فان امر خلاف ذلك فسق وبحث قوله صلى الله عليه وسلم من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ومن اشدت وطاقته اي سطوته وشوكته بالتغلب وكثرة العدد والعدد وجبت طاعته وتسليم امر الامامة له ، واذا لم توجد فيه شروطها ارتكابا لاخف الضررين قال البناني واعلم ان الامامة تثبت باحد امور ثلاثة اما بيعة اهل الحل والعقد واما بعقد الامام الذي قبله له واما بتغلبه على الناس وحينئذ فلا يشترط فيه شرط لان من اشتدت وطاقته وجبت طاعته واهل الحل والعقد من اجتمع فيه ثلاث صفات العدالة والعلم بشروط الامامة والرأي وشروط الامامة ثلاثة كونه مستجمعا لشروط الفتيا وكونه قرشيا وكونه ذا نجدة وكفاية في المعضلات وتزول الدواهي والملمات انظر المواق ولما انهى الكلام على القتل والجرح اتبع ذلك بالكلام على الجنايات التي توجب العقوبة سفك الدماء اوما دونه وعبر بسبع البغي والردة والزنى والقذف والسرقة والحرابة والشرب وبدا بالبغي لانه اعظمها مفسدة اذ فيه ذهاب النفس والاموال غالبا وعرفه ابن عرفة بقوله هو الامتناع من طاعة من ثبتت امامته في غير معصية بمغالبة ولو تاويلا ولو بقوله بمغالبة نحوه لانه الى حد وهو قيد زايد على ما في المختصر ولا بد منه وكانهم يقصدون بالمغالبة المقاتلة فمن خرج عن طاعة

الامام

الامام من غير مغالبة لا يكون باغيا ومثل ذلك ما وقع لبعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين انه مكث شهرا لم يبايع الخليفة ثم بايعه وانظر اذا اكلها الامام او طايبه الناس بمال ظلما فامتنعوا من اعطايه فهاء لعتا لهم هل يجوز لهم ان يدفعوا عن انفسهم فان نقرني ابن عرفة يقتضي انهم بغاة لانه لم يامرهم بمعصية وان حرم عليه قتالهم لانه جاير وتفريط المعشر يقتضي انهم غير بغاة لانهم لم يبطلوا حقا ولا ريد اراد واخذه وهذا هو طريق ما ياتي لابن عرفة عن سحنون افاده البناني فقال والبغي اي حقيقته شرعا مخالفة الامام الاعظم اونايبه العدل واما غيره فمخالفته لعيث بغيا قال سحنون فان كان غير عدل فان خرج عليه عدل وجب الخروج معه ليظهر دين الله والا وسعك الوقوف الا ان يريد نفسك او مالك فادفعه عنها ولا يجوز لك دفعه عن الظالم اهـ وصلة مخالفة في غير معصية فمخالفته في امره بمعصية كقتل نفس ظلما او معاملة بربا او زنى او شرب مسكر ليث بغيا ولا حاجة لقوله في غير معصية بعد قوله العدل فانه لا يامر بها وهذا بخلاف تقرير ابن عرفة فقد في غير معصية محتاج اليه فيه لقوله من ثبتت امامته وهو اعم من العدل لصدقه بمن اشتدت وطاقته ان كانت مخالفته عنادا بل وان كانت تاولا لقتال ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه من خالفه بمنع الزكاة متاولا بان امامته لم تثبت لابي بكر اه عن الصديق صلى الله عليه وسلم بها الى كرم الله وجهه ولبانت وجوبها بخصوص نزمنه عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة الاية واذ انحتت بغي طايفة وتغلبوا فيجب عليه اي العدل قتالهم اي البغاة لانه حق لله يقاتل كقطع المحارب والزاني والسارق واما غير العدل فليس له قتالهم